مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

دورالإستعلام الإئتماني في الحد من تعثر التمـــويـــل بالمصارف التجارية العاملة بالســـودان

"دراسة ميدانية"

الفاتح الشريف يوسف الطاهر و ابراهيم فضل المولي البشير

قـــــطر – الدوحة – مؤسسة الطاقة القطرية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى توضيح دور الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر وتوفير قاعدة بيانات عن كافة العملاء ونمو محفظة التمويل والاستثمار وتقديم خدمات إئتمانية ذات جودة عالية . تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها : هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني على توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة عملاء الجهاز المصرفي ؟ هل تساهم وكالات الاستعلام الائتماني على تقليل مخاطر التعثر والفشل أو التأخر في السداد ؟ هل يساهم توفر المعلومات عن العملاء على تقديم خدمات تمويلية ذات جودة عالية ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإستعانة بالأساليب الاحصائية لتحليل نتائج الدراسة الميدانية .توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني ، ويسهم في ترقية الاداء المالي للمصارف التجارية السودانية. خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها : ضرورة تطبيق نظام الاستعلام الائتماني في المصارف السودانية للحد من التعثر المالي ، والتأكد من كفاءة أنظمة الرقابة والمتابعة الإدارية والمالية لدى المصارف مما يسهم في الحد من مخاطر التعثر المصرفي.

ABSTRACT:

The aim of this study is to explain the role of credit information system in reducing credit default; providing a database about all clients; contributing to the growth of finance and investment portfolio; and providing high-quality banking services. The research problem addressed the following questions: does credit information system helps to provide database and information on all clients of the banking system? Do the credit bureau agencies help in reducing the risk of default and failure or delay in payment? Will the availability of information about customers assists in achieving high quality financial services? The research adopted the descriptive analytical method using statistical techniques for the analysis of the results. The research major findings include: the implementation of the credit information system limits financial defaults by clients of the banking system in Sudan; thus leading to improvement in the financial performance of the Sudanese commercial banks. The research main recommendations include: the necessity to implement the credit information system in Sudanese banks to reduce financial defaults; as well as checking the efficiency of supervisory and administrative and financial follow-up of the banking system which contributes to reducing the risk of defaults.

الكلمات المفتاحية : محفظة التمويل - الربحية الرمز الإئتماني - وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني - مخاطر الأئتمان.

المقدمة:

يعتبر نظام الاستعلام الائتماني أساس متين لقيام نظام مالي محلي وعالمي على درجة عالية من المهنية المصرفية والمرونة وتغطية الحاجات التمويلية للمجتمع المعاصرقابلة لمسايرة العصر والاستجابة للحاجات التمويلية التي تتطلبها الحياة الاقتصادية المعاصرة. يعرف نظام الاستعلام الائتماني بانه خدمة توفير معلومات هامه عن طالب الاقتراض المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف و المؤسسات المالية او عملاء مؤسسات الاقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط و شركات الاتصالات وغيرها .

مشكلة الدراسة:

إن وجود التعثر يمثل تهديدا للمؤسسات المالية وبرزت في الآونة الاخيرة فكرة تطبيق نظام الاستعلام الائتماني وكيف يساهم في الحد من نسبة الديون المتعثرة لدى المصارف بما يوفره من معلومات ائتمانية عن العملاء ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :

هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني في :

1- توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة عملاء الجهاز المصرفي تساعد في اتخاذ قرار التمويل السليم ؟
2- تقليل مخاطر التعثر والفشل أو التأخر في السداد بما توفره من تقارير ائتمانية عن العملاء ؟
3- نمو محفظة التمويل والاستثمار وزيادة الربحية بما يؤثر على الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني ؟
4- توفير معلومات وبيانات ائتمانية عن العملاء والعمليات الممولة تساعد المصارف في تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مما يسهم في الحد من التعثر ؟
5- تطبيق القرارات الرقابية والتمويلية لبنك السودان المركزي بكفاءة عالية وفقا للسياسات والاستراتيجيات الشاملة لتطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي ؟
6- تقديم خدمات تمويلية ذات جودة عالية كسرعة حصولهم على التمويل وزيادة السقف التمويلي للعملاء ومتابعة سير المشروعات الممولة ؟

أهمية الدراسة :يمكن تقسيم أهمية الدراسة لنظام الاستعلام الائتماني إلى نوعين :

الأهمية العلمية : تتمثل أهمية الدراسة العلمية لنظام الاستعلام الائتماني في الآتي :

1- تعتبر الدراسة هي من الدراسات الأولى المتخصصة في هذا المجال مما يثري من مكتبة البحوث العلمية .
2- المعلومات التي توفرها الدراسة تفيد الدارسين والباحثين في هذا المجال .
3- ندرة الدراسات السابقة في مجال نظام الإستعلام الائتماني .

الأهمية العملية : تتمثل في أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يساهم في :

أ . زيادة ثقة العملاء والمساهمين في الجهاز المصرفي .
ب . ترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي في السودان .
ج . الحد من مخاطر الإئتمان وزيادة الربحية مما يساعد في الاستقرار المالي للمصارف .
د . جذب مزيد من روؤس الأموال والودائع التي هي خارج الجهاز المصرفي .

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

الهدف الرئيسي : تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من تعثر التمويل بالمصارف التجارية السودانية .

أهداف فرعية : يهدف نظام الاستعلام الائتماني إلى :

أ . توفير قاعدة بيانات عن كافة العملاء والعمليات الممولة ويحل مشكلة تشابه الاسماء .

ب . المساهمة في نمو محفظة التمويل والاستثمار والتقليل منمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

ج .اقامة نظام ائتماني مستدام محققا للاستقرار النقدي في المصارف .

د. تقديم خدمات ذات جودة مصرفية عالية.

فرضيات الدراسة :

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .

2- لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر وترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي.

4- لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف .

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي وأدة الدراسة المستخدمة هي الإستبانة وقد تم تحكيمها من قِبل محكمين من ذوي الخبرة العلمية والعملية في مجال الإستعلام الإئتماني . والعينة المستهدفة هي الموظفين بوحدة البيانات والاستعلام ببنك السودان المركزي والموظفين بادارات المخاطر وإدارات التمويل والاستثمار بالبنوك والمصارف العاملة بالسودان .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : بنك السودان المركزي – وحدة البيانات والاستعلام . إدارات المخاطر وإدارت التمويل والاستثمار بالبنوك والمصارف العاملة في السودان .

ثانياً : الدراسات السابقة :

1-دراسة: يحيى محمد رحمة (2000م)

تناولت الدراسة مشاكل الديون المتعثرة في البنوك السودانية والأجنبية وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية الضمانات التي يأخذها البنك , هدفت الدراسة الى التعرف على اسباب مشاكل الديون المتعثرة في البنوك السودانية والأجنبية . خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثل اهم النتائج في قصور دراسات الجدوى التي يجب ان يعتمد عليها المصرف في منح التمويل.

2-دراسة: فاطمه عليش محمد عبد الماجد (2002م)

تناولت الدراسة تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السوداني . تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية الضمانات المقدمة للمصارف مقابل الحصول على التمويل. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات

تمثلت أهم النتائج في أن التعثر ظاهرة سلبية ألحقت بالجهاز المصرفي خسائر كبيرة بصفة خاصة وبالاقتصاد السوداني بصفه عامه .

3-دراسة: نهى عبد الرحيم محمد (2005 م)

تناولت الدراسةأساليب تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية السودانية، تمثلت مشكلة الدراسة في تغطية المخاطر التي تتم جراء عدم تغطية التمويل في البنوك التجاريةبالتطبيق علي عينة من البنوك التجارية السودانية. وخرجت الدراسة ببعض التوصيات تمثلت في الإستفادة من تطبيق المعايير الدولية والمصرفية في مواكبة العمل المصرفي الدولي. الإلتزام بسياسات بنك السودان التمويلية والتقيد بإجرات الرقابة علي المصارف .

4-دراسة: أيمن الرشيد المبارك (2005 م)

تناولت الدراسة أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني . تمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل المتعثر يمثل مشكله ظلت تؤرق المصارف ، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السودانية , اتبعت الدراسة المنهج التاريخي من خلال الاعتماد على بيانات تاريخيه .يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت أثر الديون المتعثرة على موارد الجهازالمصرفي السوداني من خلال التركيزعلى الودائع المصرفية كمورد مهم من موارد الجهازالمصرفي.

5- دراسة: دُعاء سعدالدين بكري أحمد (2005 م)

تناولت الدراسة التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي , تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم تطوير أساليب التحليل المحاسبي للتنبؤ بالتعثر المالي قد يؤدى إلى تخفيض مخاطر منح الائتمان المصرفي , هدفت الدراسة إلى بيان دور التحليل المحاسبي في التنبؤ بالتعثر المالي . توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الشركات المتوازنة والمتعثرة والمؤشرات المحاسبية.

6- دراسة : معاوية مصطفى محمد هادى (2006 م)

تناولت الدراسة مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية .تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف خبرة العملاء وعدم كفاءتهم في إدارة النشاط وانعدام الأمانة والمصداقية لدى بعض العملاء تمثل ذلك في ادلائهم بمعلومات مضلله واستخدام التمويل في غير الغرض الذى منح من أجله ، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية . خلصت الدراسة إلى مجموعه من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج في أسباب التعثر بالمصارف السودانية بسبب عدم مصداقية العملاء في تقديم المعلومات المطلوبة منهم بغرض منح التمويل.

7- دراسة: إيمان النويري علي مساعد (2010 م)

تناولت الدراسة مشكلة التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان . تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع حجم القروض المتعثرة في البنوك السودانية . هدفت الدراسة إلى بيان وتعريف أسباب التعثر في سداد القروض وأثره على الجهاز المصرفي والوضع الاقتصادي بالسودان . خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهما انتشار ظاهرة التعثر في سداد القروض وضعف الأداء المالي والتقدير غير العادل للضمانات وأيضاً ضعف الرقابة الادارية والمتابعة .

8- دراسة: محمد سعد الكواري (2010 م)

تناولت هذه الدراسة الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي , وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تطوير القطاع المالي هو أحد أجزاء الاستراتيجية الشاملة لتطوير القطاع الخاص في الدول النامية والمتقدمة وهدفت الدراسة إلى كيفية تطوير القطاع المالي ومكانة ودور الوكالات الائتمانية في تطوير القطاع المالي . وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها : أن الوكالات الائتمانية تُعرف على أنها مؤسسات تقوم بخدمة الطرفين في العملية التمويلية المدين والدائن وتوفر للأول البيانات والمعلومات لاتخاذ القرار السريع والسليم في عملية الائتمان وتقدم للثاني تقرير تاريخي بعملياته الائتمانية لاستعمالها في مؤسسات مالية أخرى .

الفجوة البحثية :

تمثلت الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة تطرقت إلي موضوع مخاطر التعثر من جوانب مختلفة إلا أنها أغفلت بعض الجوانب الاخرى ولم تتناولها، فعلي سبيل المثال تناولت تلك الدراسات تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية وتناولت أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني من خلال التركيز على الودائع المصرفية وتناولت التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي , كما تناولت عدم توفر عملاء بالمواصفات المطلوبة من ناحية الأمانة والفقه والخبرة، كما تعرضت الدراسات السابقة إلى معرفة الاسباب الناجمة عن انتشار التعثر في سداد القروض واضعافه للأداء المالي للمصارف التجارية نسبة لعدم وجود نظم معلوماتية. وتاتي الدراسة الحالية لتكملة ما اغفلته تلك الدراسات حيث أنها أهملت جوانب أخري علي درجة عالية من الأهمية ممثلة في دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر المصرفي بصورة علمية مدروسة وكيفية الاستفادة من آلية تطبيق نظام الاستعلام الائتماني عالميا في الحد من التعثر واثره في الاداء المالي للمصارف التجارية السودانية والمتتبع الى السياسات المصرفية العالمية يجد أن نظام الاستعلام الائتماني يعتبر أحدث أداة إئتمانية لحل مشكلة التعثر وتحجيمه إلى أقصى حد ممكن وهو الشيء الذي أغفلته تلك الدراسات السابقة وتحاول الدراسة الحالية .

أهم ما تتميز به هذه الدراسة :

تطرقت الدراسة إلى دور الاستعلام الائتماني في توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة عملاء الجهاز المصرفي تساعد في إتخاذ قرار التمويل السليم ، وتوفير وكالات الاستعلام الائتماني على تقليل مخاطر التعثر والفشل أو التأخر في السداد بما توفره من تقارير ائتمانية عن العملاء وتوفير معلومات وبيانات ائتمانية عن عملاء الجهاز المصرفي تساعد المصارف في تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مما يسهم في الحد من التعثر وتطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني من خلال التعرف على عملاء جيدين مدخرين فيما يعرف باستقطاب الموارد مما يسهم في توفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار، وتطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني من خلال التعرف على عملاء جيدين مستثمرين ذوي تقارير إئتمانية جيدة فيما يعرف بتوظيف الموارد مما يسهم في توفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار، تقديم خدمات تمويلية ذات جودة عالية كسرعة الحصول على التمويل وزيادة السقف التمويلي للعملاء ومتابعة سير المشروعات الممولة مما يؤثر على الاداء المالي للمصارف السودانية.

الإطار النظري لنظام الإستعلام الائتماني :

المواد ووسائل الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نظام الاستعلام الائتماني ودوره في توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة عملاء الجهاز المصرفي تساعد في اتخاذ قرار التمويل السليم إلى مساهمة وكالات نظام الاستعلام الائتماني على تقليل مخاطر التعثر والفشل أو التأخر في السداد بما توفره من تقارير ائتمانية عن العملاء .كما تطرق البحث إلي كيف يساهم نظام الاستعلام الائتماني في تقديم خدمات تمويلية ذات جودة عالية كسرعة الحصول على التمويل وزيادة السقف التمويلي للعملاء ومتابعة سير المشروعات الممولة مما يؤثر على الاداء المالي للمصارف السودانية.

المحور الأول :

أنواع المخاطر المصرفية

تمهيد: مخاطر الجهاز المصرفي عموما كثيرة منها مخاطر السوق والتشغيل والسيولة والائتمان ونظرا لأن مخاطر الائتمان تشكل النسبة الأكبر والتي أجمع المتخصصون على أنها أكثر من 60% من جملة المخاطر في المتوسط وفقا لمقررات بازل في معظم البلدان . لذا كان الإهتمام بها في الدراسة ثم محاولة وجود حلول لها للحد من مخاطر المصارف .(زياد رمضان ، 1998 م، ص 18) وهذا المحور ويتناول أولا مفهوم وتعريف مخاطر الإئتمان وثانيا أنواع مخاطر الإئتمان.

أولا : مفهوم وتعريف مخاطر الائتمان :

1-مفهوم مخاطر الائتمان :

عادة ما تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك الي تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الإقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته علي إسترجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم مقدرة المقترض علي الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الإستحقاق المحدد, أو أنه له القدرة المالية علي السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر .وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لسداد أصل القرض و فوائده .

2- تعريف مخاطر الائتمان :

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع, أي يعجزون عن الوفاء بإلتزاماتهم بخدمة الدين, ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لاي مبلغ مقرض إلي الطرف المقابل .

ثانيا : أنواع مخاطر الائتمان :يمكن تقسيمها كالتالي.(طارق عبد العال حماد ،2003م ، ص 53):

1- **المخاطر العامة :** وهي الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والإقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه بالإضافة إلي العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالزلازل

2- **المخاطر المهنية** :هي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع إقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية.

3- **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض :** وهذا هو الخطر الأكثر إنتشارا و تكرارا والأصعب للتحكم فيه, نظرا لأسبابه المتعدده والكثيرة والتي تؤدي الي عدم التسديد : ويمكن تقسيمه الي عدة مخاطر :

أ – **الخطر المالي :** يتعلق بمدي قدرة المنظمة علي الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها, ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها, وهذا بدراسة الميزانيات .

ب – **مخاطر الادارة :**هي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح, وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة علي المخزون, والرقابة الداخلية و السياسات المحاسبية التي تطبقها.

ج – **الخطر القانوني :**وهو يتعلق بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه, ومدي علاقتها بالمساهمين ومن بين المعلومات الهامة التي يجب علي البنك أن يقوم بمراعاتها هي : النظام القانوني للمنظمة, شركة ذات أسهم, شركة ذات مسؤلية محدودة, شركة تضامن.السجل التجاري ووثائق الإيجار و الملكية .

د –**خطر البلد :**يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر علي الوفاء بإلتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود علي عملية التحويل أو تبديل للعملة الصعبة بالعملة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه.

المحور الثاني :

نظام الإستعلام والتصنيف الائتماني :

تلعب قاعدة المعلومات الائتمانية الفعالة والمطورة باستمرار ، والبيانات المواكبة والمصنفة وفق المعايير العالمية دورا مركزيا في تمكين الاستراتيجيات والسياسات وادوات التقييم والمتابعة من الوفاء بمتطلبات سلامة النظام الائتماني وانشطته المصرفية والمالية .

تعريف نظام الإستعلام والتصنيف الأئتماني وآليات عمله :

نظام الاستعلام الائتماني هو نظام يقوم بضبط التمويل ويحدد عملاء البنوك بدقة ويوضح مدى مقدرتهم على السداد وذلك من خلال ربطهم عبر شبكة بين البنك الذي يريد منحهم تمويلا وبقية البنوك . وتتمثل آلية عمل نظام الاستعلام الائتماني في دور الوكالات الائتمانية في جمع المعلومات المالية عن الافراد والمؤسسات والشركات وإجراء التحليل المالي المفصل للعمليات المالية ومن ثم اصدار التقارير الائتمانية ثم التصنيفات الائتمانية ثم تجمع تلك المعلومات في فترة من ثلاث إلى خمس سنوات لتكون السجل الائتماني المركزي (نبيل حشاد 2006، م ، ص21.) وفي بعض الدول كالخليج ولبنان ومصر والسودان نجد أنه توجد وكالات معلومات وتصنيف ائتمانية تابعة للبنوك المركزية ، في بعض الدول توجد مكاتب الائتمان التجارية ذات الطابع التنافسي وفي بعض الآخر يوجد مع الوكالات سجل ائتماني . ويرى الباحثان أن قرار إنشاء وكالة معلومات وتصنيف ائتمانية أو مكتب ائتمان خاص في أي دولة يعتمد على البيئة التمويلية والبنيات التحتية لتلك الدولة لتتناسب مع البيئة الدينية والثقافية والاقتصادية والتنظيمية .

المحور الثالث:

وكالات نظام الإستعلام والتصنيف الائتماني :يأتي دور وكالات الاستعلام والتصنيف الائتماني في تقوية النظام المالي من خلال تقديم التقارير الائتمانية عن كافة عملاء الجهاز المصرفي والتي تسهم بدورها في تسهيل انجاز المعاملات البنكية وتخفيض تكاليف المعاملات وتحسين نوعية المحافظ .

أولا : تعريف وكالات نظام الإستعلام والتصنيف الائتماني :عرّف المتخصصون وكالات المعلومات الائتمانية بأنها مستودع للبيانات والمعلومات الإحصائية والتي توضح نمط وتاريخ سداد العملاء لالتزاماتهم المختلفة السابقة والحالية (عبد الله الحسن محمد ، 2011م ، ص9). وتقسم وكالات المعلومات الائتمانية إلى :

1/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات السلبية عن العملاء(وكالة أساسية).

2/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات الإيجابية عن العملاء .

3/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات الإيجابية والسلبية معاً (وكالة كاملة) (World Class Credit Bureau) .

ثانيا أهمية وكالات نظام الإستعلام والتصنيف الائتماني :

تأتي أهمية الوكالات الائتمانية في جمع المعلومات ومعرفة كل ما يتعلق بالعميل واصدار التقارير الائتمانية ومساعدة المصارف في اتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل المصرفي وحل مشكلة تشابه أسماء عملاء التمويل بالجهاز المصرفي وسهولة تحصيل التمويل الممنوح للعميل وربط العميل بالشركات التابعة له وتصنيف المؤسسات المالية

والتقليل من المخاطر وتعكس بشفافية وضع القطاع المالي بالدولة باعتبارها مخزن للمعلومات.

المحور الرابع : إجراءات الدراسة الميدانية :

بناء على عنوان الدراسة و مشكلة الدراسة وأهدافها والدراسات السابقة والعلاقات التي تربط بين المتغيرات في نموذج الدراسة في الشكل رقم (1) تم صياغة فرضيات الدراسة :

نموذج الدراسة:

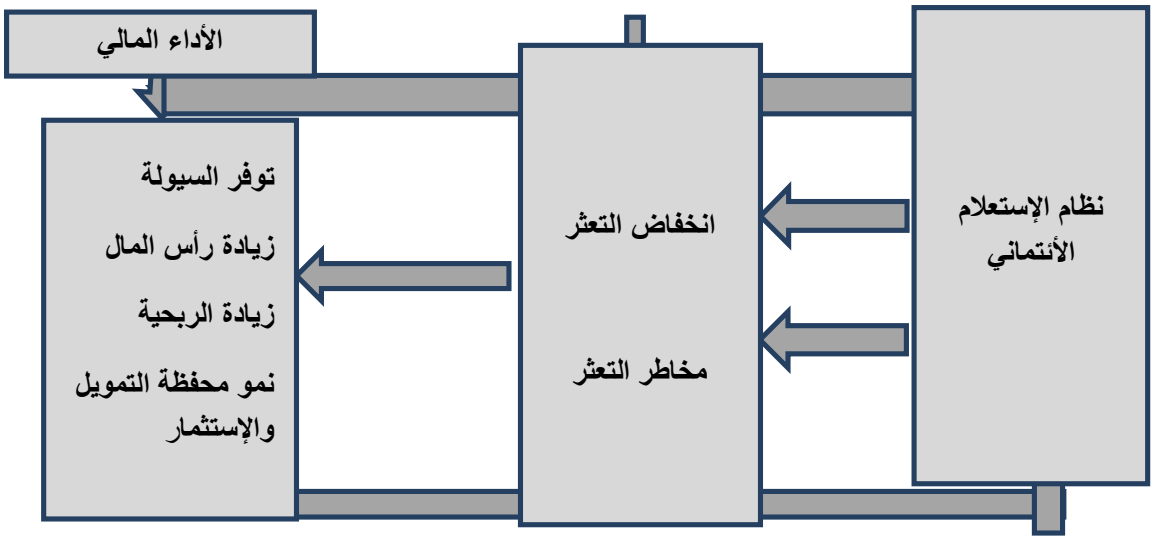

شكل 1 :نموذج الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بوحدة البيانات والترميز ببنك السودان المركزي والموظفين بإدارات المخاطر والأستثمار بالبنوك و المصارف السودانية المختلفة. اما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم توزيع (150) أستبانه لهم ، وقد بلغ عدد الأستبانات غير المسترجعة والتي لم يتم ملؤها كاملة (10) استبانات عليه فأن عينة الدراسة الأصلية بلغت (140) والتي تمثل ما نسبته (93%) من عدد الاستبانات الموزعة، وتعتبر هذة العينة كبيرة نسبياً من الناحية الإحصائية بما يؤدي الى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الأمكان حرص الباحثان على تنوع أفراد عينة الدراسة وهم المبحوثين.

أولاً البيانات التعريفية للمبحوثين :

1- العمر :

جدول 1: التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	29	%21
من 30 الى 39 سنة	53	%38
من 40 الى 49 سنة	39	%28
من 50 سنة فأكثر	19	%14
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2014م

2-المؤهل العلمي

جدول 2: التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالريوس	58	%41
دبلوم عالي	36	%26
ماجستير	24	%17
دكتوراة	16	%11
اخرى	6	%4
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2014م

3- الوظيفة

جدول 3: التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المركز الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة %
مدير ادارة	30	%21
رئيس قسم	44	%31
موظف	41	%29
اخرى	25	%18
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2014م

4- سنوات الخبرة

جدول 4: التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب الخبرة العملية

الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	13	%9
5 الى 9 سنوات	25	%18
10 الى 14 سنة	41	%29
15 الى 19 سنة	26	%19
أكثر من 20 سنة	35	%25
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

5- التخصص العلمي

جدول 5: التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	48	%34
إدارة اعمال	29	%21
علوم مالية ومصرفية	34	%24
اقتصاد	24	%17
أخرى	5	%4
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

ثانياً: اختبار الصدق والثبات

تم إجراء اختبار تحليلي للاستبانة للتأكد من ثبات الفقرات الواردة فيها، تم استخدام معامل ألفا الذي تتراوح قيمتة بين (0 – 100)، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60%) (معمل الثبات) فعندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكننا تعميم النتائج .

جدول 6: نتيجة اختبار المصداقية لفرضيات الدراسة.

رقم	الفرضيات	عدد الفقرات	معامل الفا
1	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني.	10	%83
2	لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.	9	%82
3	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف .	10	%83
4	لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف .	8	%81
	مجموع الأسئلة	37	%82

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

يبين الجدول (6) اختبار ألفا لفقرات فرضيات الدراسة كل على حداه ولجميع الفقرات معاً حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (82%) وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%). ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي يمكن تعميم النتائج

المحور الخامس :

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة :

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال ايجاد الأوساط الحسابية الموزونة {قوة الأجابة} والأنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة. فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (t) مرتفعة ومستوى دلالتها أقل من 5% دل ذلك على وجود فروق معنوية (اي رفض العدم (H0)). وقبول فرض البديل (أي قبول (H1)).

أختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على انه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثرالمالي لعملاءالجهازالمصرفي السوداني .

جدول 7 نتائج إختبار لوسائط الحسابية لعبارات الفرضية الأولى

رقم	الفقرة	اختبار الفرضية			
		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني الحد من التعثر المالي .	4.55	0.53	15.54	0
2	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني توفير معلومات إئتمانية عن كافة العملاء المتعثرين .	4.61	0.52	9.47	0
3	من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير معلومات إئتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة على العملاء.	4.55	0.50	7.43	0
4	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	4.58	0.54	18.62	0
5	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يسهل من متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة.	4.51	0.50	14.64	0
6	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التركيز.	4.64	0.55	9.46	0
7	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني توفير سجل إئتماني يسهم في حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها المصارف.	4.53	0.50	12.21	0
8	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يسهل من المتابعة والتوجيه للعملية الممولة بشكل فعال يقلل من مخاطر التعثر	4.66	0.47	10.33	0
9	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد علي توجية التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية .	4.45	0.59	8.46	0
10	من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير سجل إئتماني يوحد شخصية العملاء الذين لديهم اكثر من واجهة .	4.58	0.60	8.46	0
	المتوسط العام	4.57	0.53	11.46	0.00

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

يلاحظ من الجدول (7):

- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الاولى اكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) .
- كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الأولى بين (0.47 – 0.6) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.57) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة .
- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .

أختبار الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني وانخفاض مخاطر التعثر وترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

جدول (8) نتائج اختبار t للاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثانية.

رقم	الفقرة	اختبار الفرضية			
		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يسهم في الحد من مخاطر التعثر .	4.48	0.53	15.64	0
2	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر التعثر .	4.44	0.59	10.45	0
3	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمكن من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة تستشعر خطر التعثر .	4.36	0.79	8.23	0
4	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد في توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها بما يساعد على إتخاذ قرار منح التمويل السليم ويقلل من التعثر .	4.51	0.66	19.72	0
5	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمكن من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية .	4.49	0.54	11.61	0
6	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد على الإدارة المالية لمخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل مما يحد من التعثر .	4.46	0.61	12.45	0
7	نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.	4.41	0.56	9.22	0
8	يرتبط إنخفاض وزيادة نسبة التمويل المتعثر في المصارف بتطبيق نظام الإستعلام الائتماني .	4.45	0.59	8.46	0
9	تسعي المصارف الي الحد من مخاطر التعثر عن طريق تطبيق آلية نظام الإستعلام الائتماني .	4.45	0.59	8.46	0
	المتوسط العام	4.45	0.61	11.58	0

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

يلاحظ من الجدول (8):

1- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثانية جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3).

2- كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثانية بين (0.53 – 0.79) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

3- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.45) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة .

4- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الثانية بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر وترقيةالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

أختبار الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على انه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني و الأداء المالي للمصارف:

جدول (9) نتائج اختبار t للاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثالثة.

رقم	الفقرة	اختبار الفرضية			
		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والأداء المالي للمصارف.	4.58	0.52	11.59	0
2	نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية تسهم في ترقية الأداء المالي للمصارف .	4.54	0.65	15.46	0
3	نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تحسن مستوي الأداء المالي للمصارف.	4.47	0.63	9.29	0
4	نظام الإستعلام الائتماني يوفر آلية تبادل المعلومات الإئتمانية بين المصارف مما يسهم في الأداء المالي للمصارف.	4.58	0.56	18.76	0
5	نظام الإستعلام الائتماني يوفر دراسات تحليلية عن الموقف المالي للعملاء مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.	4.41	0.73	14.69	0
6	نظام الإستعلام الائتماني يساعد المصارف على سرعة ودقة الاستعلام الإلكتروني والإنتقاء السليم للعملاء مما يسهم مباشرة في الأداء المالي الجيد للمصارف.	4.51	0.65	13.15	0
7	نظام الإستعلام الائتماني يوفر نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.	4.41	0.63	11.22	0
8	نظام الإستعلام الائتماني يوفر عملاء جيدين مما يقلل من مخصصات الديون المتعثرة ويزيد من الربحية ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.	4.24	0.69	17.32	0
9	نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات تساعد في وضع نظام جيد لاستقطاب موارد جديدة وتوظيفها مما يؤثر في الأداء المالي للمصارف.	4.19	0.68	11.45	0
10	نظام الإستعلام الائتماني يساعد على زيادة الموارد واستقطابها وتوظيفها مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.	4.64	0.70	10.22	0
	المتوسط العام	4.46	0.64	13.32	0

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

يلاحظ من الجدول (9):

1-أن الاوساط الحسابيةعلى فقرات الفرضية الثالثةكلها اكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3).

2-كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة بين (0.52 – 0.73) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

3-كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.46) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة .

4-مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الثالثة بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف.

أختبار الفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعةمن فرضيات الدراسة على انه لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف:

جدول (10) نتائج اختبار t للاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الرابعة.

رقم	الفقرة	اختبار الفرضية			
		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	انخفاض نسبة التعثر تشجع على استقطاب موارد جديدة توفر السيولة .	4.56	0.52	11.59	0
2	انخفاض نسبة التعثر يشجع المساهمين من زيادة استثماراتهم وتوفر السيولة .	4.53	0.65	15.46	0
3	انخفاض نسبة التعثرتزيد الثقة بين المصارف والعملاء بشكل يزيد من رأس المال.	4.46	0.63	9.29	0
4	انخفاض نسبة التعثرتزيد من عملية توظيف الموارد الجديدة وتسهم في زيادة رأس المال .	4.56	0.56	18.76	0
5	انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من الربحية .	4.49	0.65	13.15	0
6	انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من نمو محفظة التمويل والاستثمار .	4.22	0.69	17.32	0
7	إنخفاض نسبة التعثر يرجع الي توفر السيولة وزيادة الربحية ورأس المال ونموء محفظة التمويل والإستثمار .	4.18	0.67	11.45	0
8	إنخفاض نسبة التعثر بتطبيق نظام الاستعلام من أهم العوامل المؤثرة في التوسع أو التراجع في نطاق المصارف في السودان .	4.63	0.70	10.22	0
	المتوسط العام	4.45	0.63	13.405	0

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

يلاحظ من الجدول (10):

1-أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الرابعة جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3).

2-كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة بين (0.52 – 0.70) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

3-كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.45) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة.

4-مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الرابعة بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على انه توجد علاقة ذاتدلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثروالأداءالمالي للمصارف.

المحور السادس النتائج ومناقشتها والتوصيات :

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمهاأن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني:

1- يحد من التعثر المالي والتأخر والفشل في سداد القروض مما يؤثر ايجابيا في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

2-يوفر بيانات عن كافة العملاء والعمليات الممولة تساعد في ترقية الاداء المالي للمصارف التجارية السودانية

3- يساهم في جذب الودائع وتوفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمارممايؤثر ايجابيا في الأداء المالي للمصارف.

4-يوفر بيانات عن عملاء الجهاز المصرفي يمكن أن تمثل نواة السجل الائتماني الذي يساعد في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي مستقبلاً .

مناقشة النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة :

من نتائج الدراسات السابقة نجد أهمهاكما في دراسة يحي محمد رحمة 2000م وجود قصور في دراسات الجدوى التي يتم اعتمادها من قبل البنوك مانحة التمويل وكذلك التقدير غير العادل للضمانات والخطأ في تقدير الضمانات المقدمة في مقابل التمويل الممنوح واستخدام التمويل في غير الغرض الذى منح من أجله. وكل ذلك يودي إلى ظاهرة التعثر . وبالرجوع إلى نتائج هذا البحث نجد أنه يمكن الحد من التعثر بتطبيق نظام الاستعلام الائتماني الذي يوفر بيانات شاملة عن العملاء والعمليات الممولة تسهم في تقليل الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء بالمصارف. ونلاحظ من نتائج دراسةدُعاء سعد الدين 2005 م ودراسة إيمان النويري 2010 م أن استخدام التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي في حالة استخدام المتغيرات المستمدة من القوائم المالية التقليدية وقصور نظام تدفق المعلومات والاختيار غير المدروس للموظفين بالجهاز المصرفي مع غياب السياسات الائتمانية الواضحة أدى إلى تعثر البنوك وبالرجوع إلى نتائج هذا البحث نجد أنه بتطبيق نظام الاستعلام الائتماني يمكن حل مشكلة التعثر نهائيا أو تقليل نسبته إلى أقل حجم كما أن آليات نظام الاستعلام الائتماني أكثر كفاءة وفعالية من التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي لما فيه من الأخطاء وعدم الدقة وأحيانا استخدام الاساليب التقليدية. ونلاحظ أن نتائج دراسة محمد سعد الكواري 2010م تتفق مع بعض نتائج هذه الدراسة في ضرورة استخدام الوكالات الائتمانية لاتخاذ القرار السريع والسليم في عملية الائتمان .

التوصيات :

من خلال تقييم النتائج السابقة للدراسة النظرية والميدانية يمكن تقسيم التوصيات إلى قسمين توصيات خاصة وتوصيات عامة ، حيث يوصي الباحثان بالآتي :

1-توصيات عامة :

أ- بنك السودان المركزي :

1- أن يتبع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام نظام الاستعلام الائتماني وآلياته المختلفة ممثلة في الوكالات الائتمانية مع وضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل تلك الوكالات الائتمانية وخلق سوق تمويلي تنافسي.

2- أن يفعل دور وكالة المعلومات الائتمانية والوصول بها إلى مرحلة السجل الائتماني الذي يساعد في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي مستقبلا ويرفع من درجة نسبة الاستعلام والتصنيف الإئتماني للسودان ويلحقه بالدول المصنفة عالميا مما يشجع جذب الاستثمار الاجنبي ويؤثر ايجابيا في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

3- أن يتم تدعيم الجانب الاعلامى أكثر مما هو عليه الآن .

ب -البنوك والمصارف :

1- ضرورة تطبيق نظام الاستعلام الائتماني في المصارف السودانية للحد من التعثر ولترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني والإستعانة في ذلك بكادر وظيفي مدرب .

2- التأكد من كفاءة أنظامة الرقابة والمتابعة الإدارية والمالية الخاصة بتفعيل نظام الاستعلام الائتماني وربطه بوحدة الترميز ببنك السودان المركزي .

3- أن تعتمد الشهادات والتقارير الائتمانية فقط الصادرة من وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني أو من بيوت خبرة مؤهلة وموثوقة ومعتمدة من البنك المركزي السوداني قبل منح التمويل .

2- توصيات خاصة :

أ - الجامعات :

1- أن تعتمد مادة نظام الاستعلام والتصنيف الائتماني من قبل الجامعات السودانية .

2- تدريسها كمادة أساسية من الفصل الأول وحتى التخرج .

ب - جمعيات البنوك واتحادات المصارف :

1- أن يتم عقد السمنارات والورش للتعريف بثقافة نظام الاستعلام الائتماني .

2- أن يتم توزيع نشرات حديثةعن آخر ما توصلت إليه علوم العصر في ترقية عمليات الاستعلام والتمويل .

ثالثاً : الرؤى والدراسات المستقبلية :

يقترح الباحثان أن تتناول الدراسات المستقبلية الموضوعات التالية :

1- الإرتقاء بنظام الإستعلام والتصنيف الائتماني إلى تصنيف عملاء الجهاز المصرفي السوداني .

2- دور نظام الاستعلام والتصنيف الائتماني في توفير سجل ائتماني يمثل قاعدة بيانات لكافة عملاء الجهاز المصرفي

3- مساهمة نظام الاستعلام والتصنيف الائتماني كآلية لتحقيق السلامة المصرفية للجهاز المصرفي السوداني .

4- الاستعانة بنظام الاستعلام والتصنيف الائتماني كمدخل للهندسة المالية .

المراجع :

1. طارق عبد العال حماد (2003 م) ، إدارة المخاطر، الدار الجامعية ،الإسكندرية ص 53.
2. زياد رمضان، (1998 م) ، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر ، عمان ص 18.
3. نبيل حشاد (2006م)، دليلك إلى التصنيف الإئتماني الخارجي والتصنيف الداخلي ، موسوعة بازل II ، الجزء الرابع ص 21.
4. يحي محمد رحمة،(2000م) ،الديون المتعثرة في المصارف السودانية ، بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا م .
5. فاطمه عليش محمد عبدالماجد، ،(2002 م) ، تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السوداني، بحث ماجستير غير منشور في المحاسبة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا .
6. أيمن الرشيد المبارك ، (2005م) أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني , بحث ماجستير في الدراسات المصرفية , غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.
7. دُعاء سعدالدين بكري أحمد ، (2005م) ، التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي بهدف تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي ، مجلة الدراسات المالية والتجارية كلية التجارة جامعة بنى سويف مصر ، العدد الثاني والثالث.
8. معاوية مصطفى محمد هادى ، (2006 م) ، مشكلة الديون المتعثرة بالمصاريف السودانية، بحث ماجستير في الدراسات المصرفية غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا .
9. إيمان النويري علي مساعد، (2010م) ، التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان , بحث ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا .
10. حمد سعد الكواري، (2010م) ، الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي، بحث ماجستير في التمويل الإسلامي غير منشور، جامعة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.
11. مجلة الدراسات المصرفية والمالية ، العدد الخامس عشر ، يناير 2010 م ، إصدار أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية .
12. إصدارات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني – بنك السودان المركزي 2011م .

13. منشور الاستمارة الخاصة ببيانات العملاء شركات company –details – بنك السودان المركزي 2011م
14. حسب الرسول يوسف التوم و مصطفى أحمد حمد منصور (2012). أثر جودة الضمانات في إدارة التعثر المصرفي في السودان , مجلة العلوم والتقانة العدد 1 , ص 49 .
15. عبد الله الحسن محمد (2012). دور نظام الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي اصدار بنك السودان المركزي . 2012م .

http:/www.international finance corporation.com, December.2012.
http:/www.sudanese Central Bank.com ,January .2013.
http:/www.credit Bureau.com ,March. 2013.